يمنع الاسم لقلته في الاخيرة ولان التغير بالمجاور لكونه تروحا لا يضر كالتغير
بجيفة قريبة من الماء اما التغير بالبقعة فلتعذر صون الماء عنها اولانه كما
قال الرافعي تبعا للامام لا يمنع تغيره بها اطلاق الاسم عليه وان وجد الشبه
المذكور والتصريح بالمنع الماي من زيادتي وخرج بالماي الجامد فيضر التغير الكثير
به ان لم يكن بعزّ الماء او ممره واما التغير بالنجس المفهوم من طاهر فسيأتي
وكره شديد حره وبرده من زيادتي اي استعماله لمنعه الاسباغ نعم
ان فقد غيره وضاق الوقت وجب وخاف منه ضررا حرم وخرج
بالشديد المعتدل ولو مسخنا بنجس فلا يكره وكره متشمس بشروطه المعروفة
بان يتشمس في اناء منطبع غير ذهب وفضة بقطر حار كالحجاز بدن ولم يبرد خوف
البرص لان الشمس تحمي فيها تنفصل من الاناء دهومة تعلو الماء فاذا لاقت
البدن يبخرتها خيف ان تقبض عليه فتحبس الدم فتحصل البرص فلا
يكره المسخن بالنار كما مر لذهاب الدهومة بها ولا متشمس كغير
منطبع كالخزف والحياض ولا متشمس منطبع نقل لصفاء جوهره ولا
متشمس بقطر بارد او معتدل ولا استعماله لا غير بدن ولا اذا برد
كما صححه النووي علة انه اختار من جملة الدليل عدم كراهة المتشمس
الخطيب مطلقا وتعبيري بتشمس وفي من تحريفي بمتشمس قوي بشرط من زيادتي
والمستعمل في فرض من طهارة الحدث كالغسلة الاولى ولو من طهر صاحب
ضرورة غير مطهر ان قل لان الصحابة رضي الله عنهم لم يجمعوا المستعمل في
اسفارهم القليلة المالية بل عدلوا عنه الى التيمم ولانه ازال المانع

فان قلت طهور في الاية السابقة بوزن فعول فيقتضي تكرر الطهارة بالماء
قلت فعول يأتي اسما للالة كسحور لما يتسحر به فيجوز ان يكون طهورا
كذلك ولو سلم اقتضاؤه التكرر فالمراد جمعا بين الادلة ثبوت ذلك بخبر
الماء في المحل الذي مر عليه فانه يطهر كل جزء منه والمستعمل ليس مطلقا
على ما صححه النووي لكن جزم الرافعي بانه مطلق وهو الصحيح عند الاكثرين
لكن منع من استعماله تعبدا فهو مستثنى من المطلق والمراد بالفرض ما لا
بد منه اثم بتركه ام لا عملا بما كان امرا فيشمل ما توضى به الصبي وما
اغتسلت به الامة لحل حليلها المسلم اما اذا كثر ابدالها وانتفى ان
جمع حتى كثر فطهور وان قل بعد متغيرا به لان الطاهرية اذا عادت
بالكثرة كما يعلم مما يأتي فالطهورية اولى وخرج بالفرض المستعمل في غيره كالغسلة
الثانية والثالثة والوضوء المجدد فطهر لانتفاء العلة وسيأتي المستعمل في
النجاسة في بابها ولا تحد قلتا ما وهما خمسمائة رطل بكسر الراء افصح من فتحها
بغدادي تقريبا بملاقاة نجس لم يحل خبثا رواه ابن حبان
وغيره وصححه وفي رواية فانه لا ينجس وهو المراد بقوله لم يحمل خبثا اي
بين ذو النجس ولا يقبله وفي رواية اذا بلغ الماء قلتين من قلال هجر والواحدة منها
قدرها الشافعي احتاط من ابن جريج الراوي لها بقربتين ونصف من قرب الحجاز
واحدتها لا تزيد غالبا على مائة رطل بغدادي وسيأتي بيانه في زكاة النبات
وهجر بفتح الهاء والجيم قرية بقرب المدينة النبوية والقلتان بالمثلثة في المربع ذراع
ونصف طولا وعرضا وعمقا بذراع الادمي وهو شبران تقريبا والمعنى تقريبا بالتقريب

Copyright © King Saud University